

التعاونيات كآلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج

والرفاهية الاجتماعية- حالة المغرب-

Cooperatives as a mechanism for achieving integrate economic growth and social welfare-a case of Morocco

راضية اسمهان خزاز*

جامعة سطيف 1، الجزائر

البريد الإلكتروني

radiaismahen@hotmail.fr

منير رحمانى

جامعة سطيف 1، الجزائر

البريد الإلكتروني

Mounir-rahmani@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/07/26 تاريخ القبول: 2021/12/12 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص: تمكن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من اكتساب أهمية متزايدة عبر السنوات العشرين الماضية، والمغرب على غرار باقي دول العالم عرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطورا واسعا فيه . في هذا العمل تناولنا مسألة التعاونيات كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية وسلطنا الضوء على التجربة المغربية ، ومن أجل الإجابة على الإشكال المطروح تمّ استخدام منهج الوصف؛ ونظرا لأننا بصدد دراسة علاقة متغيرات فيما بينها كان من الأنسب أيضا استخدام المنهج التحليلي. توصلت الدراسة إلى أنّ التعاونيات كإحدى تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب تشكل هروما علميا وعمليا يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية، يفضي إلى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان.

الكلمات المفتاحية: التعاونيات ، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

Abstract:

the social and solidarity economy has gained increasing importance over the past twenty years and Morocco like the rest of the world, has experienced a wide development in social and solidarity economic, in this study the descriptive and analytical method was used, and it concluded that cooperatives in Morocco constitute a scientific and practical pyramid consisting of social goals and economic and environmental sustainability.

Key words: social and solidarity in Morocco-cooperatives.

* المؤلف المرسل: راضية اسمهان خزاز

مقدمة:

شهد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطوراً ملحوظاً في المغرب في السنوات الأخيرة بسبب أهميته ودوره الحاسم في المساهمة في خلق فرص العمل والقيمة المضافة، وفي مكافحة الهشاشة، الضعف والاستبعاد الاجتماعي وفي استكمال الاستراتيجيات والبرامج القطاعية المختلفة، هناك إدراك واسع النطاق للحاجة الملحة لتقليل معدل عدم الاستقرار والفقر في البلد وخفض معدل البطالة والعمالة غير الرسمية عن طريق تحسين ظروف العمل ومستوى المعيشة... وفي مواجهة هذه التحديات المتعددة المتمثلة في النمو الشامل، يجد القطاع الخاص والقطاع العام أنفسهم غير قادرين على التدخل الفعال على هذا المستوى وبعبارة أخرى لقد وصلوا إلى حدودهم، دعت الحاجة إلى اقتصاد جديد قادر على توفير استجابات ملائمة لهذه التحديات، إلى مشارك جديد قادر على تقديم مساهمة كبيرة في حل كل من المشاكل المرتبطة بعدم المساواة وتحديات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي إلى حقن وإنشاء نفس جديد لأداء النمو الاقتصادي، لذا تناولنا في هذا المقال مساهمة التعاونيات كآلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج من خلال ما يتعلق بتكوين الثروات ومكافحة التفاوتات القائمة معتمدين في ذلك على التجربة المغربية.

ارتأينا تحديد مشكلة البحث التي تم طرحها في التساؤل الموالي: **ما مدى مساهمة التعاونيات كآلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية وكيف يمكن تدعيمه في المغرب؟**

وتنبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

- ما ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؟ وماهي أسسه ومبادئه؟
- ماهي استراتيجية المغرب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؟
- فرضيات البحث: لمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة على فرضية عامة مفادها أنّ : **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إقتصاد متوازن يعتمد على التعاونيات كآليّ ناجعة وفعالة لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية.**

وينبثق عن هذه الفرضية العامة الفرضيات الفرعية الموالية:

- تعمل التعاونيات على المزاوجة بين النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نظام اقتصادي متوازن.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم شامل للتعاونيات كآلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب من خلال تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة وذلك من خلال:

- تسليط الضوء على التعاونيات كاستراتيجية فعالة ومنظمة قادرة على أداء دور كامل في مكافحة الفقر وعدم الاستقرار والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.
- تعزيز ومواءمة العمل العام في المغرب لصالح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (التعاونيات) وتطوير المعارف والرؤى حول الموضوع.

المنهج المستخدم في الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالات والتساؤلات المطروحة في هذه الدراسة، تمّ استخدام منهج الوصف ونظراً لأننا بصدد دراسة علاقة متغيرات فيما بينها كان من الأنسب أيضاً استخدام المنهج التحليلي وهو الذي يسمح لنا بتحليل المتغيرات وكذا معرفة العلاقة بينهم

الدراسات السابقة:

تمت معالجة هذا الموضوع من خلال الاستغلال النظري الذي انتشر على العديد من الكتابات النظرية السابقة حيث تم إجراء مراجعة الأدبيات التي ارتأينا عرض أهم نتائجها في كل ممّا يلي:

- تنامي دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية كشريك أساسي وبديل للدول في خلق فرص التنمية ومساعدة الشعب بواسطة الشعب لتجاوز الأزمات انطلاقاً من مقاربات جديدة تتدخل في التنمية والتشغيل في إطار ما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني - ماجدة صواب، بوشى الخزان، 2014، جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب.

- تشكل تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مثلثاً عملياً وعلمياً يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية، وهو ما يفضي إلى خلق تنمية بمستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان، كما تخلق الثقة ورأس المال الاجتماعي، ممّا قد يشجع بدوره على تنفيذ المشاريع المترابطة - عزيز محجوب، 03 مارس 2018، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب من الأشكال التقليدية إلى التنظيمات الحديثة (التعاونيات نموذجاً)، مجلة العلوم الاجتماعية، دورية دولية علمية محكمة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

أولاً: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التعاونيات، النمو الاقتصادي المدمج، مفاهيم عامة
سنستطرق في هذا الجزء لمفاهيم عامة تخص كل مصطلحات الدراسة أي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التعاونيات...

1. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مفاهيم عامة:

هذا الاقتصاد ليس مولوداً جديداً... ، يضاف إلى المعادلة الاقتصادية المكونة من نمطين وأحدين، هما الاقتصاد الليبرالي أو اقتصاد السوق والاقتصاد العمومي الذي يعني ملكية الدولة لوسائل الإنتاج

1.1 تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنية مهيكلية أو تجمعات لأشخاص ذاتين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي يكون الانخراط فيه حراً (CESE، الصفحة 03)

كما ينتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي تتركز أهدافها الأساسية على ما هو اجتماعي من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدججة من الناحية الاقتصادية وإنتاجها سلعاً وخدمات تتركز على العنصر البشري وتندرج في التنمية المستدامة.

2.1 خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

مع اتساع المهوة بين امكانيات الدولة والنمو السكاني واتساع تطلعات الشعوب الاقتصادية والاجتماعية، برزت أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنظيماته المختلفة لسد هذه الفجوة.

ويتميز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنظيماته المتعددة بخصائص ذاتية ويختلف في مقاصده عن سواه ويمكننا تلخيص أهمها في التالي (أبوه، 2014/2015، الصفحات 70-75):

-**التسيير الديمقراطي:** القرارات الإستراتيجية (المصيرية والمهمة) يتم اتخاذها بشكل جماعي مهما كانت مشاركته (إشراك الأفراد المستفيدين).

-**عدم الربح الفردي:** هذه الخاصية لا تنفي قانون الربح - التعاونيات، التعاضديات وبعض الروابط تتيح فوائض معتبرة.

-المنفعة الجماعية للمشروع: بمعنى أن يكون المشروع يخدم المجتمع وليس مشروعاً يديره فرد لمصلحته الشخصية.

-الموارد مختلطة وهجينة: من حيث المصدر فموارد هذا الحقل متعددة، قد تكون خاصة، عامة أو مختلطة، أما هجينة فتعني موارد سوقية عن طريق منتجات للبيع، موارد غير سوقية عن طريق إعادة التوزيع من الدولة، موارد غير نقدية من الالتزامات الشخصية أو الإعارة.

3.1 أسس ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

جدول رقم 1: يوضح مبادئ وأسس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

المشاركة	الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. - مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار. - تمكين المستفيدين من خلال العمل بالمشاركة والمساواة بين الناس في إبداء الرأي والتصويت.
التضامن والابتكار	- بديل ابتكاري عن النماذج الاقتصادية التقليدية. - من الاقتصاديات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرماناً وطمشياً وفقراً
المشاركة الطوعية والاستقلالية	- اقتصاد مستقل بطبيعته والمشاركة طوعاً في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. - إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد.
المصلحة العامة	- تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل والمشاركة في المسؤوليات. - الهدف الرئيسي هو النمو والرفاه للجميع دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة.

المصدر: (الأمم المتحدة، 1992، ص2)

4.1 أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تتعدد أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حسب انتشار تنظيماته وشموليتها لمختلف مناحي الحياة وسنحاول التطرق إليها حسب الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للحقل.

- الأهداف الاجتماعية: تنمية الإنسان وذلك من خلال: إشاعة مبدأ التضامن والتأسيس لتماسك اجتماعي قوي.

- الأهداف الاقتصادية: يمكن اقتصارها في مختلف مستويات التنمية كالاتي:

- تنمية المجتمع المحلي باستشارة المواطنين المحليين لمساعدة أنفسهم من خلال تنمية مهاراتهم في تنظيمات تسهل عليهم عملية المشاركة التضامنية من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الاجتماعي التي تستخدم كجزء من استراتيجيات التنمية.

-التنمية التشاركية: تتأسس على المقاربة التشاركية والمبدأ المركزي هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرارات وهذا يعني أنّ نجاح التنمية رهين بتوفر المناخ الديمقراطي والدور الفاعل للمنظمات المحلية وحياد الإدارة واحترام الحقوق الفردية.

يتزايد الدور الاقتصادي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يقوم هذا الأخير بتقديم الخدمات الأساسية للأفراد في المجالات والمناطق المختلفة التي لا تصل إليها يد الدولة أو يحجم عنها القطاع الخاص ولعل أهم هذه المجالات نذكر مايلي: (الهيئة، أغسطس 2008، الصفحات 10-11)

■ **توفير الخدمات الأساسية:** تقوم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدعم الفئات والمناطق المحرومة عبر تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية كتوصيل مرافق البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي.

■ **تدعيم العدالة الاجتماعية:** تساهم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل جزئي في عملية إعادة توزيع المداخيل والثروات بين الطبقات الاجتماعية المتفاوتة من خلال تلقي التبرعات وتوجيهها إلى الصرف.

■ **توفير فرص تشغيل:** توفر تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرص تشغيلية متنوعة سواء داخل هيكلها المؤسسي أو من خلال مشروعات البرامج الاقتصادية التي ترعاها.

5.1 أهم الفاعلين الرئيسيين (التاريخيين) في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تعددت أطراف الهيكلية المكونة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فهو يتكون من مجموعة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات المتنوعة، فبالإضافة إلى الجمعيات والتعاضديات التي ركّز عليها المجتمع الدولي مؤخراً، تكشف العديد من الدراسات التي حاولت مقارنة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتشخيص واقعه وأحواله، أنّه يقوم بشكل عام على التعاونيات، التعاضديات، والجمعيات إضافة إلى المشروعات الاجتماعية.

-**التعاونيات Cooperatives:** هي جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معا وطوعية

لتحقيق حاجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة

جماعيا، وتسود التعاونيات قيم المسؤولية الشخصية والمساعدة المتبادلة والمساواة والإنصاف والتضامن والقيم الأخلاقية المتمثلة أساسا في الاستقامة، الشفافية العناية بالغير والمسؤولية الاجتماعية، كما تتميز التعاونيات بمبادئ حددتها حركة التعاونية الدولية وهي: العضوية الطوعية المفتوحة للجميع، ممارسة الأعضاء للسلطة الديمقراطية والمشاركة الاقتصادية للأعضاء والاستقلالية والاستقلال، التعليم التدريب والتعاون بين التعاونيات والاهتمام بالمجتمع المحلي. (منظمة العمل الدولية، 2019، صفحة 09).

-التعاضديات Mutual benefit societies: هي شخص معنوي يخضع للقانون الخاص وهي ذات غرض غير مريح وهي تشمل الناس الذين يختارون التوزيع الجماعي لتكاليف الوقاية وإصلاح المخاطر التي يتعرضون إليها، فمبدأ التعاضديات هو التضامن حيث يمكن أن تتكون التعاضدية الاجتماعية من عمال أجراء في المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية، المقاولات العمومية أو الخاصة أو من أشخاص يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص، كما يمكن أن يكونها أشخاص متقاعدین أو أصحاب معاشات بعنوان التضامن الاجتماعي (وزارة العمل والتشغيل الاجتماعي).

-الجمعيات والمنظمات المجتمعية Associations and community-based organizations

organizations تعرف بأنها "منظمات اجتماعية لا تهدف إلى الربح والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي وتهدف إلى تقسيم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع ويتاح لأعضاء هذه الجمعيات وللناس الاشتراك في جميع مراحل العمل فيها (أبو النصر، 2007، صفحة 09)

-المشروعات الاجتماعية Social enterprises: هي مفهوم حديث نسبيا وظاهرة ناشئة وقوية في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية في سياق الأزمة في أواخر السبعينات كرد على الاحتجاجات الاجتماعية التي لم تلب، وعجز السياسات التقليدية الاجتماعية والتشغيلية لمعالجة الاقتصاد وخلق فرص عمل للناس الذين تم إقصاؤهم من سوق العمل التقليدي والمستبعدين من قبل أصحاب المشروعات الذين أرادوا إدارة الأعمال لكن لأغراض واضحة. تعتبر المشروعات الاجتماعية منظمات تبحث عن حلول عملية للمشاكل الاجتماعية، وتختلف المشروعات الاجتماعية عن الأنواع الأخرى الموصوفة أعلاه لأن ملكيتها ليست جماعية بالضرورة وهي تختلف أيضا عن المشروعات التي لا تهدف للربح، لكنها تسعى أيضا لتوليد مزايا اجتماعية بحكم نوع منتجاتها أو خدماتها التي تسوق (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، صفحة 03)

- مؤسسات المنفعة العامة أو المؤسسات الخيرية **Fondations**: هي مؤسسات لا تريد تحقيق الأرباح، لكنها تبحث عن أهداف القيم العامة ومن ثم فهي تخدم مصالح المجتمع.

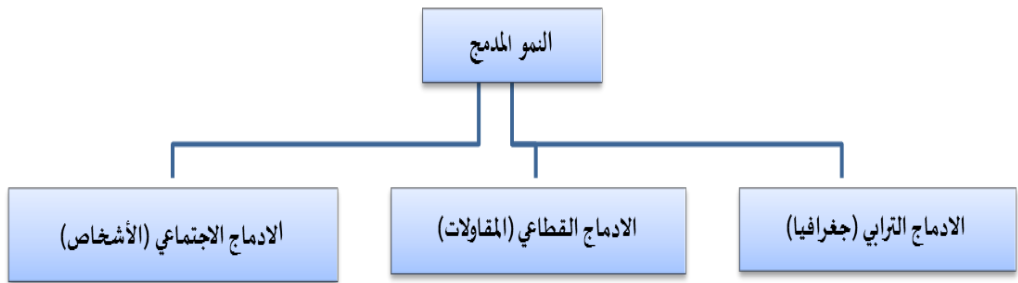
2. النمو الاقتصادي المدمج:

بالنظر إلى الرهانات الجديدة للتنمية، فإنّ النمو المدمج يلتقي بكيفية مباشرة مع أهداف الألفية للتنمية، كما يهدف إلى تحسين التماسك الاقتصادي والاجتماعي والمحلي، من هنا إذن نتحدث في الوقت ذاته عن الإدماج الاجتماعي والإدماج الاقتصادي والإدماج المحلي.

على الرغم من أنّ مفهوم النمو المدمج قد استعمله المتخصصون بشكل واسع، إلاّ أنّه لا يحظى بتعريف موحد متفق عليه "فالنمو المدمج هو ذلك النمو الذي لا يكتفي بخلق فرص اقتصادية فحسب، بقدر ما يضمن كذلك المساواة لجميع شرائح المجتمع ولا سيما الفقراء في الولوج إلى هذه الفرص" (موسوعة الجزيرة).

1.2 أبعاد النمو الاقتصادي المدمج: يهدف هذا النمو إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، ومن الأهمية بمكان الحرص على أن تستفيد من النتائج الإيجابية التي يحققها النمو الاقتصادي جميع المناطق بما فيها المناطق النائية جدا تعزيزا للتماسك الإقليمي حيث ينبغي تمكين الجميع من الفرص والآفاق المستقبلية.

الشكل رقم(1): يوضح أبعاد النمو المدمج (الإدماج الترابي، القطاعي والاجتماعي)



La source : (www.CESE.org) consulté 20/10/2018.

من جهتها تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية النمو المدمج بأنّه النمو الاقتصادي الذي يوفر فرص شغل لمختلف الشرائح الاجتماعية ويوزع خيرات الازدهار المتزايد ة،

مالية كانت أم غير مالية على جميع أفراد المجتمع بصورة عادلة فضلا عن ذلك فقد ركزت أعمال هذه المنظمة على ثلاث مظاهر عملت على توحيد مفهوم النمو الاقتصادي المدمج.

- **الطابع متعدد الأبعاد:** ذلك أنّ النمو الاقتصادي لا يهتم في جزء كبير منه سوى بتحقيق الرفاه الاقتصادي ولا يلتفت لأبعاد هامة لا تقل أهمية بالنسبة للمجتمع كالتعليم والصحة والأمن، ذلك أنّ اعتماد مقارنة متعددة الأبعاد للنمو المدمج من شأنه المساعدة على تحقيق تحسن كبير على مستوى أبعاد جديدة تكتسي أهمية بالنسبة للمواطنين وللإقتصاد.
- **أثر إعادة التوزيع:** يميل النمو المدمج إلى توفير نفس الفرص لجميع الأفراد من أجل المساهمة في عملية النمو الاقتصادي.

- **الغاية من العمل:** يتعين على النمو المدمج أن يقترح أعمالا ملموسة تقوم بالربط بين السياسات القطاعية والأبعاد المالية وغير المالية التي وقع عليها الاختيار، علاوة على ذلك وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإنّ أبعاد النمو المدمج تختلف باختلاف مستوى تنمية كل بلد.

3. التعاونيات Cooperatives

نتيجة لاتساع وضخامة وكثرة تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ارتأينا التركيز في هذا الفرع على التعاونيات كأكثر التنظيمات انتشارا وفاعلية حتى نبرز الدور الذي تلعبه من خلال المفهوم المتداول والإنجاز المشهود.

1.3 تاريخ نشأة التعاونيات:

انطلقت الشرارة الأولى لما يطلق عليه الفكر التعاوني من طرف روبرت أوين (1771-1858) الذي حاول تطبيق أفكاره الإصلاحية عن طريق تكاثف جهود العمال التعاونية فاشترى سنة 1799 مصانع للغزل في مدينة نيولانارك على نهر كلايد ليديرها طبقا لنموذج مثالي ابتكره وهدف من خلاله لمساعدة الطبقة العاملة وتحسين حالتها عن طريق تخفيض ساعات العمل ورفع الأجور، وفي سنة 1834 أسس أربعة عمال من باريس الجمعية المسيحية لعمال صناعة الحلبي الذهبية برأس مال قدره 600 فرنك، ونجح المشروع بنجاحا كبيرا وبلغ عدد فروعها في باريس وحدها ثمانية فروع واستمر هذا المشروع حتى سنة 1873 وكان هذا المشروع أول جمعية تعاونية للإنتاج (الرفاعي، 1964، صفحة 12).

2.3 التعاونيات: المفهوم، الأشكال، القيم والمبادئ

جاء في بيان الحلف التعاوني الدولي في مؤتمره المئوي المنعقد في مانشستر في المملكة المتحدة في سبتمبر/أيلول 1995 بشأن هوية التعاونيات تضمن مجموعة من المرجعيات الإرشادية مستندا في ذلك إلى منظور فلسفي قائم على الاحترام التام لكل كائن بشري، وعلى الاعتماد في قدرته على تحسين نفسه اقتصاديا واجتماعيا بمساعدة ذاتية متبادلة واعتمد البيان تعريفا للتعاونية جاء فيه أنّ التعاونية رابطة مستقلة من أشخاص اتحدوا طوعية لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة لتحقيق تطلعاتهم عن طريق مشروع ذي ملكية مشتركة خاضع لمراقبة ديمقراطية، وتقوم التعاونيات على قيم المساعدة الذاتية والمسؤولية اتجاه النفس والديمقراطية والمساواة والعدالة والتضامن ويؤمن أعضاء التعاونيات وفقا لتقاليد مؤسسيها بالقيم الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والانفتاح والمسؤولية الاجتماعية .

- المفهوم، القيم والمبادئ:

تعرف التعاونيات على أنّها عبارة عن تنظيمات تتألف من مجموعة من الأشخاص اتفقوا على أن ينضم بعضهم لبعض من أجل العمل الجماعي في سبيل تلبية حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وفقا للقيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليه عالميا، ويشكل النسيج التعاوني المكون الرئيسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ذلك بالنظر إلى حجم مساهمته في التنمية الاقتصادية وقدرته على الإدماج الاجتماعي.

حسب التحالف الدولي للتعاونيات، للتعاونية مبادئ عبارة عن خطوط توجيهية لتحقيق

قيمتها منها مايلي: (المتحدة، 2012، الصفحات 02-03)

- **العضوية الطوعية والمفتوحة:** التعاونيات منظمات طوعية ومفتوحة لكل الأشخاص المؤهلين للاستفادة من خدماتها والمستعدين لقبول مسؤوليات العضوية من غير تمييز نوعي أو اجتماعي أو عنصري أو سياسي أو ديني.
- **الإدارة الديمقراطية للأعضاء:** التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها أعضاؤها ويشاركون مشاركة فعالة في وضع سياساتها واتخاذ قراراتها، والأعضاء من الرجال والنساء الذين يعملون كممثلين منتخبين مسؤولين أمام العضوية وعلى مستوى التعاونيات الأساسية فإنّ الأعضاء يمتلكون حقوق تصويت متساوية (عضو واحد صوت واحد).

- **المشاركة الاقتصادية للأعضاء:** يساهم الأعضاء مساهمة عادلة في رأس مال تعاونياتهم ويديرونه إدارة ديمقراطية ويكون عادة جزءا من رأس المال على الأقل مملوكا ملكية جماعية وعادة ما يتلقى الأعضاء مكافأة محدودة على رأس المال الذي يساهمون به كشرط للعضوية.
- **الإرادة الذاتية والاستقلال:** التعاونيات منظمات عون ذاتي ذات إدارة مستقلة يديرها أعضاؤها وفي حالة دخولها في اتفاقيات مع منظمات أخرى، بما في ذلك الحكومات أو حصولها على تمويلها من مصادر خارجية فإنها تفعل ذلك وفق شروط تضمن الإدارة الديمقراطية لأعضائها وتحافظ على الإدارة التعاونية الذاتية.
- **التعليم والتدريب والمعلومات:** تقوم التعاونيات بتوفير التعليم والتدريب لأعضائها وممثليها المنتخبين ومديريها ومستخدميها حتى يساهموا مساهمة فعالة في تطوير تعاونياتهم.
- **التعاون بين التعاونيات:** إنّ التعاونيات تخدم أعضائها خدمة فعالة وتعزز الحركة التعاونية بالانخراط في العمل المشترك.

3.3 أشكال وأنواع التعاونيات:

تتفاوت التعاونيات في صيغها وأشكالها وأنواعها من بلد لآخر حسب نوع النشاط الذي تقوم به وهي تستطيع القيام بجميع الأنشطة الاقتصادية في حياة الإنسان من مولده حتى وفاته ومن الأشكال الشائعة للتعاونيات ما يلي (العربية، 2010)

- **التعاونيات غير النقدية:** وتقوم بخدمات مماثلة لخدمات الملكية وتعمل بتطوع العمالة في أعمال الصيانة وتقديم خدمة أو سلعة حيث تقوم بإعارة المعدات (كالدراجات والأدوات الزراعية) بهدف ترشيد الاستهلاك وتحقيق التنمية المستدامة.
- **تعاونيات التجزئة:** وتسمى أحيانا تعاونيات ثانوية أو تعاونيات تسويق وتجمع بين أصحاب أعمال صغار، حيث تخدم حصولهم على خصومات كبيرة كأصحاب محلات البقالة وقطع الغيار والصيدليات.
- **تعاونيات العاملين:** وهي مملوكة ومدارة من قبل أعضائها العاملين بها ولا يوجد أعضاء غيرهم غير أنّها في بعض الأحيان تسمح بعضوية للمستهلكين أو من المجتمع المحلي أو أصحاب رؤوس الأموال دون أن يكون لديهم أسهم.

- **تعاونيات المتطوعين:** وهي تدار من قبل ولصالح شبكة من المتطوعين من أجل إفادة الأعضاء أو تحقيق الصالح العام.
- **التعاونيات الاجتماعية:** تقدم هذه التعاونيات خدمات الرعاية للأطفال وكبار السن وتوفير فرص عمل للراغبين فيه.
- **التعاونيات الاستهلاكية:** وهي مملوكة للمستهلكين ويمكن للعاملين أن يصبحوا أعضاء فيها، وهي تنشط أيضا في تقديم الخدمات إلى جانب السلع ويمكن أن تكون اتحادا بينها.
- **تعاونيات أعمال التشغيل:** وهي فرع من تعاونيات العاملين، وتمثل نمطا جديدا في تقديم الدعم للقيام بأعمال جديدة.
- **تعاونيات الإسكان والبناء:** وهي آلية تمكن الراغبين في الحصول على وحدات سكنية من خلال استخدام مدخراتهم.
- **تعاونيات المنافع العامة:** وهي نوع من التعاونيات الاستهلاكية تقوم بتقديم خدمات منافع عامة كتوزيع الكهرباء.
- **التعاونيات الزراعية:** وتقوم بخدمة الأعمال الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق منتجات المزارعين.
- **تعاونيات الصيادين والثروة المائية:** تقوم بتوفير خدمات الصيد من مستلزمات وتسويق الإنتاج السمكي.
- **تعاونيات الحرفيين أو التعاونيات الإنتاجية:** وتضم الحرفيين الذين يعملون في قطاعات تقليدية كصناعة الملابس والأشغال المعدنية والأثاث المنزلي، كما تقوم بتوفير الخدمات الإنتاجية كخدمة النقل مثلا.

4.3 الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات:

للتعاونيات وجود بارز في العديد من القطاعات بما في ذلك الصناعات الزراعية والغذائية ، الخدمات المصرفية والمالية والتأمين، السلع الاستهلاكية والبيع بالتجزئة، الصناعة ، المرافق العامة والصحة والرعاية الاجتماعية ، تكنولوجيا المعلومات والحرف اليدوية (الأمم المتحدة، دورة 68، 2013).

تساهم التعاونيات إضافة إلى آثارها الكمية في التنمية بعدة طرق (organisation, 2012)

- هياكل ملكيتها وأهدافها تختلف عما هي عليه في المشاريع التي يملكها المستثمرون مما يمكن التعاونيات من أداء دور هام في الحد من أوجه قصور الأسواق بالمساهمة في تحسين القدرة التنافسية للأسواق، ويمنع ذلك بدوره من تشكيل الاحتكارات وتخفيض أسعار التجزئة ويتيح فرصا للابتكار ويحد من تباين المعلومات؛
 - تركز التعاونيات على إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات السكان الذين تقدم لهم الخدمات؛
 - تعتمد التعاونيات منظور طويل الأجل، وهو منظور تنمى الحاجة إليه لزيادة الاستثمار على الأجل الطويل؛
 - تساهم التعاونيات في توزيع الدخل بطريقة عادلة، تساعد في الحد من الفقر وعدم المساواة.
- يبرز الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتعاونيات في أوقات الأزمات الاجتماعية المتعددة، مما قد يؤهل التعاونيات الزراعية مثلاً للعب دور حاسم في تحسين الأمن الغذائي، وكذلك قد يكون لها دور حيوي في الممارسات الزراعية المستدامة في سياق الأزمات البيئية، وتحسن التعاونيات الإنتاج الزراعي للمزارعين وتيسر الوصول إلى الأسواق والادخار والائتمان والتأمين والتكنولوجيا.
- أقر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 بدور التعاونيات في المساهمة في الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر بصفة خاصة في البلدان النامية (قرار الجمعية العامة 288/66) وأدت التعاونيات إلى تمكين الناس مع حماية الكوكب (أحد أهداف خطة التنمية لما بعد 2015) وتبين أنها وسيلة شاملة ومستدامة، وتوفر التعاونيات وظائف عمل كثيرة في جميع أنحاء العالم، تشمل هذه الوظائف أعضاء التعاونيات بالإضافة إلى العاملين في الشركات التي تقدم السلع والخدمات لها . في عام 2008، كانت أفضل 300 تعاونية مسؤولة عن إجمالي مبيعات قيمته 1.1 تريليون دولار أمريكي وهذا ما يعادل حجم عاشر أكبر اقتصاد في العالم (كندا آنذاك) (الأمم المتحدة، الدورة 47، 1992، صفحة 03)

5.3 التعاونيات كآلية لتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

تساهم التعاونيات في تقديم خدمات اجتماعية متنوعة مثل الخدمات الثقافية والصحية وغيرها، مما يساهم في التنمية المجتمعية وتحقيق الإدماج الاجتماعي، حيث تساعد هذه المنظمات في

توفير حياة سياسية أفضل للمواطنين من خلال تعزيز مبادئ الديمقراطية في المجتمع وأيضاً تساعد في القضاء على الاحتكار والاستغلال.

- **دور التعاونيات في الحد من التضخم:** تستطيع الحركة التعاونية المشاركة في الحد من التضخم عن طريق التأثير في جانبي العرض والطلب والمستوى العام لأسعار السلع الأساسية، ويتوقف هذا التأثير على حجم الحركة التعاونية وانتشارها وفعاليات هذه الحركة (عبد الفتاح، 2010، صفحة 20).

- إذا كانت الحركة التعاونية تنتج السلعة بنفسها أو تسعى لتوفيرها فهي بذلك تقلل من حلقات الوسطاء وبالتالي فإنّ مقدار الهوامش المحملة على السلعة سيكون محدوداً، ومن ثمّ تستطيع أن توفر السلع لجمهور المتعاملين معها عموماً بسعر يقترب من التكلفة علماً بأنّ مشروعية التعاونيات الاستهلاكية مثلاً في نظر أعضائها تقوم على أنّ أسعار البيع فيها تقل بشكل ملحوظ عن أسعار المنافسين.

- إنّ الحركة التعاونية بهذا المعنى يمكن أن تشكل بديلاً اجتماعياً جاهزاً عن دور الدولة في الدعم المباشر للسلع الاستهلاكية وذلك من خلال تضحية هذه الحركة بجزء من هامش الربح الذي يتقاضاه الآخرون، فإذا كانت منظمات التوزيع الأخرى تتقاضى هوامش أحياناً غير منضبطة على أساس قابلية السوق لها (لما تمثله من وضع احتكاري أحياناً) فإنّ الحركة التعاونية لا تستطيع ذلك لأنّها محكومة بقانونها الأساسي الذي يحرم عليها مبدأ البيع بأقصى ربح ممكن.

- إنّ اضطلاع الحركة التعاونية بدور الدعم يمكن أن يحرر الميزانية العامة للدولة من هذا العبء، مع توجيه هذا الدعم في صورة زيادة المداحيل النقدية للفئات الأقل دخلاً أو صرفه كإعانات بطالة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، بما يمكن من تنشيط الطلب الاستهلاكي والحد من الركود وهو الذي كان في حد ذاته سبباً من أسباب التضخم بتأثيره على قاعدة الإنتاج ومن ثم العرض.

- كما أنّ اضطلاع الحركة التعاونية بتوزيع السلع سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة وسواء كانت موفرة عن طريق قطاع الأعمال العام أو الخاص أو مستوردة بسعر ما مع تحديد سعر اجتماعي واحد لهذه السلع في كافة أنحاء البلاد، يمثل مع انتشار الحركة التعاونية زيادة في المداحيل الحقيقية لعموم المواطنين ويقضي على ظاهرة نمو المداحيل الطفيلية.

- دور التعاونيات في الحد من الفقر وتعزيز المواطنة (منظمة العمل العربية، 1994):

-التعاونيات تجمع أفراد المجتمعات المحلية بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو المذهبية أو اللغوية أو السياسية في شكل فعال من أشكال التساند الاجتماعي إما كمنتجين ليس لأي منهم القدرة على الإنتاج منفردا (تعاونيات الإنتاج الحرفي والزراعي والسمكي) أو كمتستهلكين لا يستطيع أي منهم في حدود قوته الشرائية المحدودة أن يتعامل مع السوق العادية وأسعارها العالية (تعاونيات الإسكان والاستهلاكية للسلع والاستهلاكية للخدمات)، ومن ثم فالتعاونيات تخلق أنشطة مولدة للدخل أو تعظم الاستفادة للقوة الشرائية للأعضاء، وفي كلتا الحالتين فإنها تسهم بشكل فعال في الحد من ظاهرة الفقر وتخفف آثاره.

-التعاونيات تقدم جزءا من الفائض الذي تحققه للبيئة المحلية لترفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي.

-قدرة التعاونيات على الوصول إلى الفقراء في مناطقهم المختلفة، فهي تجمع أفرادا لا يستطيع أي منهم منفردا أن يحل مشكلته وبينما لم تستطع الشركات أو الهيئات والمنظمات العامة أن تصل إلى هؤلاء الفقراء لأنّ الوجود الرسمي يكاد يكون منعدما في العشوائيات وبينما لا يجد القطاع الخاص حافزه الربحي للعمل في هذه المناطق تبرز أهمية التعاونيات سواء في مجال السلع أو الخدمات كالألية الوحيدة المنطقية.

-أنّ التعاونيات وهي لا تستهدف الربح تعظم القوة الشرائية للمتعاملين معها وتقدم لهم بالتالي إحدى صور الدعم.

-تقدم التعاونيات مجالات لبيع منتجات الأسر الفقيرة وتوفر لها استقرارا كمصدر للرزق، أيضا تقدم الدعم للمشروعات القائمة على القروض المصغرة أو القروض متناهية الصغر التي تعاني مشاكل تسويقية حادة، تجد في التعاونيات متنفسا لها لعلاج هذه المشكلة.

-تحتاج كل المناطق إلى تعاونيات في مجال الخدمات المختلفة كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية وخدمات البيئة وخدمات النقل، ودون هذه التعاونيات تظل حاجة هذه المجتمعات إلى تلك الخدمات دون إشباع.

- دور التعاونيات في مكافحة البطالة (مؤتمر العمل العربي الدورة 35، 2008):

يبرز المنهج التعاوني في التعامل مع مشكلة البطالة بشكل واضح في تعاونيات الإنتاج سواء كان إنتاجا سلعيا أو خديما حيث أنّ التعاونيات تقوم على حشد وتجميع الجهود التي لا يستطيع أي منها منفردا أن يقوم بنشاط يدر عليه عائدا أي لا يستطيع أن يعمل لحسابه إمّا لقصور إمكانياته التمويلية أو أنّ النشاط المبتغى الدخول إليه يحتاج إلى أكثر من فرد حتى يحقق أهدافه، وعليه فإنّ المنهج التعاوني لا يقتصر فقط على ما هو قائم من منظمات في شكل جمعيات أو اتحادات ولا يقتصر على المجالات التي تغطيها هذه المنظمات ولكنّه منهج قابل للاستخدام في كل مجالات الإنتاج الخديمي والسلعي ولا يقف على قدم المساواة مع المنهج الخاص أو المنهج العام.

- يمكن للتعاونيات أن تقوم بإدخال صناعات تحويلية في مناطق الإنتاج الزراعي ممّا يؤدي إلى زيادة تشغيل المنشأة القائمة وإتاحة فرص عمل جديدة.

- تقوم التعاونيات بإنشاء جمعيات تعاونية في مجال الخدمات وفي مجال البيئة والخدمات التعليمية والخدمات الثقافية وغيرها من الخدمات التي تستوعب عددا كبيرا من العمالة وذلك يقلل من مشكلة البطالة.

- التعاونيات تسوق منتجات الريف خاصة المنتجات الزراعية ممّا يؤدي إلى حماية المنتج من الوسطاء ويقدم حماية لمستهلك المدينة في الحصول على المنتجات بأسعار معقولة، وكذلك تنشيط الحركة التعاونية بمختلف قطاعاتها في المناطق النائية، وذلك من خلال تعاونيات استهلاكية وكذلك تعاونيات الإسكان والتعاونيات الخدمية.

- دور التعاونيات في مساندة جهود المشروعات الصغيرة (دوكيروغوين، 2009):

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أسلوبا فعّالا للحد من البطالة وتشغيل الشباب، فهي لا تحتاج إلى تمويل كبير وليست بحاجة إلى إدارة كبيرة أو حسابات مكلفة بل وتبرز فيها الكفاءة والمؤهلات التي تبعد أصحاب المشروع عن المغامرة غير المضمونة النتائج والتي ترسخ مفهوم قيم العمل الذاتي والمبادرات الفردية، كما تقوم التعاونيات بأدوار كبيرة لمساعدة المشروعات الصغيرة منها:

- تنتهج التعاونيات منهج التكامل بينها على المستوى المحلي، حيث أنّه من شأن ذلك الإسراع في معدّلات النمو وتوفير فرص للعمل.

-التوجه نحو الدخول في مجالات تعاونية جديدة وإنشاء تعاونيات غير تقليدية مثل تعاونيات الصحة والصيدلة وغيرها...

ثانيا: القطاع التعاوني في ظل الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب

عرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطورا ملحوظا على مستوى المغرب خاصة بعد تزايد الاهتمام به دوليا، حيث تم تخصيص استراتيجية وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني للفترة 2010-2020 قبل أن يتم مراجعتها وتعويضها باستراتيجية جديدة وبرنامج عمل للفترة ما بين 2020 و2028 وذلك تماشيا مع متطلبات التنمية المستدامة . من جهة أخرى فإنّ تزايد الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب يتجلى أيضا على مستوى الهندسة الحكومية، حيث تم إحداث وزارة مختصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما ارتفعت وتيرة الاهتمام بالموضوع لدى عدد من المؤسسات الدستورية خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي خصص إحالته الذاتية رقم 2015/19 لموضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

1. الرؤية ومحاور استراتيجية المغرب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب كان بحاجة إلى ديناميكية جديدة تسمح بخلق بيئة مناسبة لإنشاء جيل جديد من المؤسسات يتميز بما يلي : (مركز الدراسات للبحوث في الشؤون البرلمانية)

- أنشطة اقتصادية لإنتاج السلع والخدمات تستطيع أن تتواجد في نشاطات مربحة، كما تستطيع أن تتواجد في نشاط غير مربح.
- إعطاء فرصة للمرأة للمساهمة في الحياة الاقتصادية النشيطة بولوجها في أعمال مدرة للدخل.
- تشجيع دخول السلع والخدمات المنتجة من طرف مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى السوق وتطوير جاذبيتها.
- مرافقة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير نمط تسييرها ووسائل وطرق الإنتاج.

في الواقع، أعطت الحكومة مكانة متميزة لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهي تعزم جعله أحد أركان الاقتصاد المحلي وقاطرة لتطوير الأنشطة المدرة للدخل في جميع أنحاء المغرب، ولتحقيق هذه الأهداف ، تمت صياغة الاستراتيجية حول 7 محاور أساسية نينها في الشكل الموالي:

شكل رقم 2: يوضح المحاور الاستراتيجية لتعزيز مبادرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب



المصدر: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية، منشورات مركز الدراسات للبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد إيدناور، المملكة المغربية

كما تعمل الحكومة المغربية على إنشاء اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال ومنظم قادر على لعب دوره كاملا في مكافحة الفقر والهشاشة وذلك من خلال ما يلي (وزارة الاقتصاد والمالية، 2014):

- تشجيع الربط الشبكي بين الفاعلين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- المساهمة في تنمية مجالية مندمجة تركز على استغلال رشيد و تسمين للثروات والطاقت المحلية.
- تحسين الرؤية والمعرفة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل خلق مناصب الشغل.

2. القطاع التعاوني:

تتوفر التعاونيات على إطار قانوني خاص بها في المغرب هو (القانون رقم 12-112 المتعلق بالتعاونيات، 2014، صفحة 8481) الذي يعرف بالتعاونيات، ويحدد وضعيتها القانونية، كما يلاحظ أيضا أنّ عدد التعاونيات بلغ سنة 2013 ما إجماله 12022 تعاونية تضم 440372 متعاون.

حددت المغرب بعض التدابير فيما يخص التعاونيات منها: (Hafsa, 2018)

- تحسين الإطار القانوني، وهنا يجب توضيح أحكام تتعلق بتحول التعاونية إلى شركة، وبالمعنى المحددة لتعيين المديرين، وبتعويض أعضاء المجلس الإداري بصفته مسيرا دائما، كما تتعلق بتحديد المسؤوليات في حالة سوء التسيير.

-تحسين الحكامة وهذا لأنّ معظم التعاونيات تعاني من نقص في مجال الحكامة، وهو نقص يتصل أساسا بمستوى الموارد البشرية.

-تحسين تنافسية التعاونيات، وهذا بمراعاة ما يلي:

* الإدماج الأفقي والإدماج العمودي.

* منظومة ضريبية أكثر ملائمة ودعم وتحسين الولوج إلى التمويل.

* البحث عن أسواق وقطاعات جديدة، وهذا على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي.

* إحداث علامة تجارية "منتوج تضامني"، وإرساء منظومة للرعاية الاجتماعية لفائدة منخرطي التعاونيات والمساعدات العائلية.

جدول رقم2: يوضح تطور عدد التعاونيات في المغرب خلال الفترة (2000-2020)

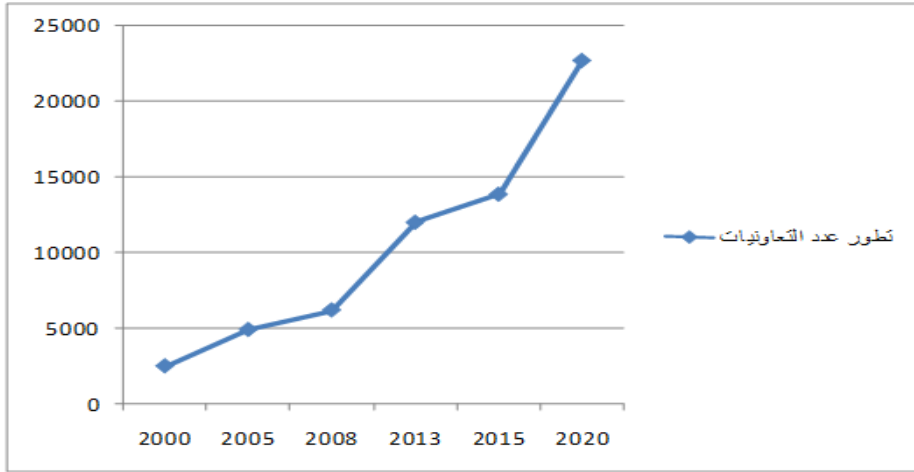
السنة	عدد التعاونيات
2000	2500
2005	4912
2008	6206
2013	12022
2015	13882
2020	22762

La source : Ministère du tourisme, de l'artisanat, du transport Aérien et de l'économie sociale, bilan de l'économie sociale et solidaire en chiffres,2021.

تكشف المعطيات عن تطور ملحوظ في مجالات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يترجمها

بشكل خاص تطور عدد التعاونيات في المغرب باعتبارها النموذج الأكثر انتشارا لهذا النوع من الاقتصاد، إذ ارتفع عددها من 2500 تعاونية سنة 2000 إلى ما مجموعه 20 ألف تعاونية نهاية 2018 من ضمنها حوالي 2677 تعاونية نسائية، وتهم حوالي 67% من التعاونيات بأنشطة القطاع الفلاحي، فيما تنشط 16 % منها في الصناعة التقليدية و 6% في مجال الإسكان، فيما تجاوز عدد المنخرطين في التعاونيات نصف مليون متعاون ، ثم ارتفع عددها إلى 22762 تعاونية سنة 2020، وهو ما يعكس المسعى الجاد للحكومة المغربية للخوض في غمار الاقتصاد الاجتماعي

والتضامني، إلا أنّ السمة الغالبة لهذا النوع الاقتصادي يصعب حصرها في قالب أو نموذج معين، حيث تتنوع الأنشطة والنماذج الاقتصادية وتختلف بين الجمهوي والتعاضدي والتعاوني ناهيك عن بعض الممارسات والمبادرات التي تعود أصولها إلى التقاليد المغربية المؤسسة على قيم التضامن والتآزر. الشكل رقم 3: يوضح تطور عدد التعاونيات في المغرب خلال الفترة (2000-2020)



La source : Données cartographiques clés-Maroc ICA-EU partnership

يمكن اعتبار الغالبية العظمى من التعاونيات مقاولات تضامنية صغيرة جدا، في المتوسط أقل من 10 منخرطين وبرسمة ضعيفة، وتنشط التعاونيات أساسا في قطاع الفلاحة والسكن والصناعة التقليدية، ويبقى تواجهها محتشما في قطاعات استراتيجية من بينها القطاع البنكي والتأمين والصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية ، وإذا كان القانون 12-112 قد عمل على تنظيم الحركة التعاونية ابتداء من سنة 2011، إلا أنّ ذلك لم يمكن من حل المشاكل المزمنة للحركة التعاونية المغربية والمتمثلة في ضعف الحكامة والتدبير والتسويق، بطبيعة الحال هذه استثناءات لهذه القاعدة لتعاونيات رائدة خاصة في المجال الفلاحي وبعض الصناعات التحويلية والتي يمكن اعتبارها الشجرة التي تخفي الغابة، ومع تزايد عدد التعاونيات بالمغرب إلى نهاية 2020 كما هو موضح في الشكل أعلاه، حيث بلغ عددها 22762 تعاونية إلا أنّه وبدخول المملكة المغربية الحجر الصحي بسبب الأزمة الصحية العالمية لفيروس كورونا كوفيد 19 تراجعت حركة التعاونيات بشكل كبير (عطوش، 2020، صفحة 12).

جدير بالذكر أنّ التقييم الأولي لمساهمة بنيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب في خلق فرص الشغل، تكشف عن محدودية هذه المساهمة باعتبار أنّ معظم التعاونيات والتعاضديات

وغيرها لا تسهم بشكل مباشر في إحداث مناصب شغل قارة مدفوعة الأجر بالمفهوم المتعارف عليه في مدونة الشغل، في حين أنّ معظم فرص الشغل المحدثة في هذا السياق لا تتعدى بعض المناصب الموسمية.

لننوه بهذا النوع الاقتصادي (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) لا بد من تعزيز منظومة الحكامة الخاصة به بتوفر مصالح خارجية جهوية يعهد إليها بالإشراف والتتبع والتوجيه لعمل بنيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سواء تعلق الأمر بالتعاونيات أو التعااضديات أو الجمعيات وغيرها وبلورة سياسة وطنية أفقية تهدف إلى إدماج البعد الاقتصادي ضمن الاقتصاد الوطني.

شكل رقم 4: يوضح استراتيجية المغرب لرسم بيئة مواتية لعمل التعاونيات



La source : ministère délégué chargé des affaires économiques et générales, novembre 2011, stratégie de l'économie sociale et solidaire 2010-2020, royaume du Maroc.

بالإضافة إلى إجراءات الدعم التي تؤثر بشكل مباشر على الجهات الفاعلة ، فإن تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتطلب إنشاء بيئة عالمية تفضي إلى ظهور وتطوير المبادرات المحلية على جميع الجبهات، خاصة المؤسسية والقانونية والمالية، وفي هذا السياق تخطط الإستراتيجية لإنشاء إطار قانوني جذاب من خلال مراجعة الإطار القانوني للتعاونيات بهدف الحد من الإجراءات الإدارية وإدخال قواعد حوكمة جديدة تسمح بربحية أفضل وتنوع الأطر القانونية لمؤسسات الاقتصاد

الاجتماعي والتضامني، حيث تطور عدد التعاونيات في المغرب باعتبارها النموذج الأكثر انتشارا لهذا النوع من الاقتصاد، حيث فاق عدد التعاونيات المحدثة نهاية عام 2018 ما مجموعه 20 ألف تعاونية من ضمنها حوالي 2677 تعاونية نسائية، وتهم حوالي 67% من التعاونيات بأنشطة القطاع الفلاحي فيما تنشط 16 % منها في الصناعة التقليدية و 6% في مجال الإسكان، فيما تجاوز عدد المنخرطين في التعاونيات نصف مليون متعاون، كما تم إنشاء إطار مؤسسي فعال وإنشاء لجنة وطنية لتنسيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ووضع ميثاق أخلاقي للقطاع لتطوير أدوات التمويل التي تتناسب بشكل أفضل مع خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (أطاك المغرب).
خاتمة:

إنّ إمكانيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكنها المساهمة بشكل فعال في تحقيق النمو السريع إذ أنّها تتيح مجموعة كبيرة من أشكال التعاون والتضامن والتعاقد على كافة المستويات، وبمختلف الوضعيات تمكّن من سدّ الكثير من حاجات المجتمع وتقليص عديد الفوارق والشواهد التجريبية كثيرة على ذلك شمالا وجنوبا، شرقا وغربا.

تشكل التعاونيات كإحدى تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب هرما علميا وعمليا يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية، يفضي إلى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان، فالسياسة الاجتماعية تحد من المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التراكم الرأسمالي وتؤمن استمرار عملية النمو الاقتصادي بالإضافة لوظيفة توزيع ثمار النمو وارتفاع الإنتاجية بالاستناد إلى مفاهيم قيمة من قبيل الحقوق الاجتماعية التي أصبحت جزءا من شريعة حقوق الإنسان ومفهوم العدالة الاجتماعية، وإتاحة فرص متساوية أمام جميع المواطنين، ممّا يؤكد على ضرورة دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجميع آلياته وأشكاله وبكل الطرق سواء تلك المتعلقة بالدعم المادي والقانوني والإداري...إلخ.

نتائج الدراسة:

- يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصة لتجديد كل الطاقات الاجتماعية من خلال آلياته المختلفة (التعاونيات) واهتماماته المتعددة من أجل التقدم الاجتماعي وإحداث التغيير إلى الأفضل مع مراعاة الخصوصيات.

- تمثل التجربة المغربية أنموذجا عربيا رائدا من حيث تطوير الهيكل المؤسسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتميز هذا القطاع في المغرب لاعتماده الأكبر على التعاونيات.
- إنشاء وتعزيز هيئات وطنية تمتلك زمام حقل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعمل على مرافقة وتطوير هذا القطاع بواسطة عمليات الدعم والتأهيل والاحترافية.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1. أطاك المغرب، القروض الصغرى، الرأسمالية بين محاربة الفقر والفقراء على الموقع: <http://attacmaroc.org>
2. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، تقرير الأمين العام، دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات، 2013/06/22
3. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، 16 ديسمبر 1992، البند 93(أ)، من جدول الأعمال، الجلسة العامة 89.
4. الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المخينة، أغسطس 2008، الأطر المؤسسة للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية.
5. بن دوكيروغوين، جويلية 2009، التعاونيات العمالية والمصارف وجمعيات المزارعين، الاقتصاد الاجتماعي لن يلغي الرأسمالية، مجلة (le monde diplomatique) اقتصاد ومجتمع، العدد 08، السنة الثالثة، فرنسا.
6. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، CESE، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج.
7. جمال الرفاعي، 1964، التعاون في العالم (من الشرق إلى الغرب)، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر.
8. القانون رقم 12-1112 المؤرخ في 27 محرم 1436 الموافق لـ 21 نوفمبر 2011 والمتعلق بالتعاونيات، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، العدد 6318 المؤرخة في 18 ديسمبر 2014.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد 04، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية سلسلة السياسات العامة .
10. محمد منصور عبد الفتاح، 2010، الدور التنموي للمنظمة التعاونية والإطار المؤسسي للتنمية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة.
11. مدحت محمد أبو النصر، 2007، إدارة منظمات المجتمع المدني، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
12. مركز الدراسات للبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد ايدناور، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية، المملكة المغربية.
13. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التعاونيات الزراعية تغذي العالم، أكتوبر 2012، على الموقع <http://www.fao.org/docrep>
14. منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية، تاريخ الاطلاع 2019/10/20، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات ، على الموقع: www.ILO.org
15. منظمة العمل العربية، أكتوبر 1994، مكتب العمل العربي، التعاونيات والتنمية، على الموقع www.alolabor.org

16. منظمة العمل العربية، وحدة العمل التعاوني ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي التعاوني، 2010 على الموقع www.alolabor.org
17. مؤتمر العمل العربي، الدورة 35 منظمة العمل العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، فيفري 2008، شرم الشيخ -على الموقع www.alolabor.org
18. موسوعة الجزيرة على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/10/24
19. الهادي عبدو أبوه، 2014/2015، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية، الامكانيات والواقع في موريتانيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
20. هشام عطوش، 2020، الحركة التعاونية بالمغرب، مركز ضياء للمؤتمرات والأبحاث، المغرب.
21. وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2014، مذكرة تقديم المملكة المغربية.
22. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التعاضدية الاجتماعية، تاريخ الإطلاع 2018/02/25 على الموقع الإلكتروني: www.mtess.gov.dz/index.php/ar

باللغات الأجنبية:

23. Achour Hafsa, 2018, l'émergence d'une économie sociale et solidaire au Maroc à la lumière des théories du troisième secteur, <http://trandle.net/2268.2/4772>.
24. Food agriculture organization the united nations 2012, international fund for agricultural development and world food programme, agricultural cooperatives paving the way for food security and rural development available from <http://www.fao.org/docrep/016/ap431e.pdf>.